العنوان:	الأوضاع الاجتماعية في مدينة غزة تحت الاحتلال البريطاني 1918 - 1948 : دراسة تاريخية وثائقية من خلال سجلات المحكمة الشرعية بغزة
المؤلف الرئيسي:	الغرابلي، عزيزة عمر
مؤلفين آخرين:	الساعاتي، أحمد محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2016
موقع:	غزة
الصفحات:	1 - 201
رقم MD:	738451
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	الجامعة الإسلامية (غزة)
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	غزة، فلسطين، المجتمع الفلسطيني، الاحوال الاجتماعية، الاحتلال البريطاني 1918 - 1948م، السجلات القانونية، الاحوال الشخصية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/738451

الخاتمة

تناولت الدراسة الأوضاع الاجتماعية في مدينة غزة تحت الاحتلال البريطاني (1918-1948م) من خلال سجلات المحكمة الشرعية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

- إن للموقع الجغرافي الخاص بغزة، خاصية عادت عليها بالنفع الكبير، بحكم موقعها بين مصر وبلاد الشام، وقد زاد موقعها أهمية عندما قام الانجليز بإنشاء خط السكة الحديدية.

- كانت غزة مدينة ناهضة، يمارس فيها السكان مختلف المهن والحرف والصناعات، وإن كان سكانها غالبية يمارسون الزراعة، لخصوبة أراضيها.

- تمتعت المرأة بقدر كبير من المكانة ، حيث لم يقتصر دورها على الأم المربية، بل انطلقت إلى المجتمع تمارس دورها إلى حد ما في المجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي من بيع وقف، كذلك من جانب أخر ظل الرجل يمارس سلطاته ومكانته ما جعله أحيانا يكون وكيلا للمرأة في بعض أمورها.

- تشير بعض حالات الزواج إلى سيادة المغالاة في نوع من الزواج الطبقي المتناظر، والمقصود به أن الطبقات الاجتماعية كانت تصاهر بعضها بعضاً، وفقا لمستواها الاجتماعي والاقتصادي.

- يذكر أن غياب ومرض أحد الزوجين شكّلا أدنى نسبة في حدوث الطلاق، ولقد أظهرت الدراسة وجود أسباب رئيسة أدت إلى حدوث الطلاق آنذاك.

- إن معظم المشاكل التي تضمنتها سجلات المحكمة الشرعية في مدينة غزة كان أصلها البعد المادي، إذ كان الخلاف على الدوام بين الزوج والزوجة على تحقيق حدود واضحة المعالم لحقوقها المادية الشرعية فيما يتعلق بالمهر المعجل والمؤجل والذي ظهرت تأثيراته واضحة في حالات الطلاق.

- إن الزوجة الغزية قامت بالتنازل عن مهرها، ونفقتها ونفقة أولادها أحياناً؛ من أجل حصولها على الطلاق، وذلك يعطى مؤشراً أن المرأة تعاني من ظلم الأزواج، وتؤكد الحرية التي كانت تتمتع بها المرأة، كما يدل على أن وضعها الاقتصادي كان جيداً لقيام عدد من النسوة بالتخلي عن مهورهن من أجل الطلاق.

- إن المشاكل المتعلقة بالطلاق ووفق ما جاءت بسجلات المحكمة الشرعية، قد انعكست سلباً من الناحية الاجتماعية؛ لأن شيوع هذه الأنماط من الطلاق يؤشر بشكل واضح بأن التماسك الاجتماعي(الأسري) كان أحيانا مهدداً بإلحاق الضرر البالغ بالعائلات على المجتمع الغزي التي نتجت عن مشاكل الطلاق وما يترتب عليه من تفكيك العائلة وضياع الأبناء.

- بالرغم من بيان الشريعة الإسلامية لحق المرأة في الميراث، إلا أن الواقع في المجتمع الغزي يشهد بعض حالات حرمان المرأة من حقها في الميراث، وإن أهم أسباب حرمان المرأة من حقوقها في الميراث

تمثل فيما يلي: الخوف من التعرض للإيذاء، ومقاطعة الأسرة، وعدم معرفة المرأة بحقوقها في الميراث، والجهل بالقوانين والاجراءت المتعلقة بتقسيم الإرث، حيث أن عدم معرفة بعض النساء بمقدار حقوقهن في التركة يؤدي بهن إلي التنازل عن أنصبتهن من التركة مقابل مبلغ مادي بسيط لا يساوي القيمة الحقيقية لأنصبتهن.

– لعب المجلس الإسلامي الأعلى وتشكيلاته الإدارية، في إعادة تنظيم شاملة لأراضي الأوقاف ومحاولة تسجيلها وحمايتها من الاعتداءات، والعمل على إزالتها بطرائق مختلفة.

– كانت أوقاف غزة، من حيث هدف وقفها، تنقسم إلى أنواع، فمنها أوقاف ذرية يعود تاريخ وقفها إلى وقف بعيد، وقد خصصت للإنفاق على الذرية وفقا لشروط حجتها الوقفية كأوقاف آل رضوان، والريس، وساق الله، وأوقاف خيرية وهى التي خصصت عائداتها للإنفاق على المساجد والمستشفات والمدارس وغيرها من مصالح المسلمين، والأوقاف المشتركة وهي التي جمعت بين الأوقاف الخيرية والذرية، والأوقاف المندرسة

– كان للوقف الإسلامي في غزة في تحت الاحتلال البريطاني دور كبير في استقطاب اهتمامات أهل البر والخير ممن يبتغون مرضاة ربهم.

– كان للمرأة الغزية دوراً فاعلاً في الجانب الإنساني من حيث مساهمتها في المجالات الخيرية الوقفية.

– وضع الواقفون شروطاً في حججهم الوقفية، سواء بالنسبة للأوقاف الخيرية، أو الذرية

– نجح الوقف الإسلامي في إيجاد حملة كبيرة من الخدمات الاجتماعية التي تعمل على تحقيق التضامن الاجتماعي بين أبناء المجتمع.

ثانياً: توصيات:

بعد أن أتمت الباحثة، بفضل الله" إنجاز هذه الدراسة ، ومن خلال تحليل الباحثة لكافة المعلومات التي جاءت فيها، والنتائج التي وصلت إليها، فإن الباحثة توصى بما يلي:

أولاً: تعد السجلات الأصلية للمحكمة الشرعية في غزة، بمثابة وثائق تاريخية أصلية، ونظراً لأهمية هذه السجلات، فإن الباحثة توصي الباحثين والدراسيين، الاهتمام بهذه السجلات والتعمق بدراستها وتحليل المعلومات الموجودة فيها، وأن يكون ذلك مجالاً لأبحاثهم ودراساتهم.

ثانياً: إنشاء مراكز أبحاث لدراسة الأوقاف ، وتوثيق المعلومات والحقائق عن حجم الأوقاف ونوعها وتبويب ذلك في نشرات حفظاً لها من النسيان مع مرور الزمن.

ثالثاً: الحفاظ على سجلات المحكمة وترميم التالف منها، باعتبارها مادة علمية أصلية مهمة.

رابعاً: نظرا لأهمية موضوع الدراسة في التأريخ لمدينة غزة؛ فمن الأهمية بمكان إعداد دراسات جديدة لاستكمال الموضوع، وهو "الأوضاع الاجتماعية لمدينة غزة من سجلات المحكمة الشرعية" في عهد الإدارة المصرية لقطاع غزة(1948–1967م)، وفي عهد الاحتلال الإسرائيلي(1967–1994) وهو ما سيتيح رسم صورة متكاملة عن مدينة غزة ودورها في جميع المجالات، وعلى مدار قرن كامل كما سيوفر مادة بحيثة تاريخية موثقة عن غزة لهاتين الحقبتين.

خامساً: ضرورة تصوير هذه السجلات لتسهيل المهمة على الباحثين، ووضعها في مكان مناسب يتيح المحافظة عليها، واستفادة الباحثين منها.